

## أتاتورك والإصلاحات التركية في مرآة الصحافة المصرية<sup>1</sup>

Richard Hattemer, Atatürk und die türkische Reformpolitik im Spiegel der ägyptischen Presse, Berlin 1997.

مراجعة: عبد الرؤوف سنو  
أستاذ في الجامعة اللبنانية

يُعتبر مصطفى كمال (أتاتورك) من أبرز زعماء تركيا في القرن العشرين. فهو الذي حرر أراضيها من هيمنة القوى الإقليمية والاستعمارية، وأسس الدولة التركية على أنقاض السلطنة العثمانية وحمى القومية التركية، وكان رائد النقلة النوعية في التحديث التركي المعاصر. ارتبطت سيرته السياسية بعام 1923، تاريخ معاهدة لوزان، التي مكنت تركيا من الحفاظ على ترابها القومي. ومنذ ذلك الحين، تبلورت عنده إشكالية مزدوجة:

- 1- الحفاظ على مصالح الأمة التركية والتراب التركي باعتماد سياسة خارجية تقوم على علاقات جيدة مع "الجيران"، والحصول على مكاسب من الدولتين الاستعماريتين بريطانيا وفرنسا في ضوء استراتيجيتهما المتوسطة (الاستحواذ على لواء الإسكندرون).
- 2- الإصلاح والتحديث بالاقتراب من الغرب، مع كل ما حمله هذا المنحى من تعارض مع البنى الاجتماعية التقليدية والثقافية والدينية في المجتمع التركي. في الجانب السياسي، تم إلغاء السلطنة والخلافة، وجرى الفصل بين الدين والدولة، وسرت العلمنة في شرايين الإدارات والمؤسسات وحصلت المرأة على حق التصويت. وفي الجانب الثقافي - الاجتماعي، تبنى الإصلاحيون الحضارة الأوروبية واستبدلوا الحرف العربي بالحرف اللاتيني و"اللباس" الإسلامي بالأوروبي، وألغوا الدروشة والتصوف، من دون أن يبعد هذا تركيا عن "شركيتها" ويجعل منها دولة أوروبية. فبقي الإسلام يطبع حياتها الاجتماعية.

لم يحدث الانقلاب على "القديم" من دون إشكاليات، أهمها افتقاد التجربة الإصلاحية الكمالية إلى القاعدة الجماهيرية، وممارستها للسياسة من خارج الشعب، واعتمادها بالتالي على القوى العسكرية والبيروقراطية كركيزة للنظام. إن دور الجيش في القضاء على دكتاتورية السلطان عبد الثاني عامي 1908 و1909، ورسم حدود الجمهورية الجديدة عام 1923، جعل المؤسسة العسكرية ضماناً للجمهورية الجديدة ومراقباً على السلطة السياسية، وموجهاً للمجتمع المدني. أفسح ذلك في المجال أمام معضلة الجيش والسلطة، وأفقد الكمالية تالياً من ادعاءاتها بالديمقراطية والليبرالية. ظهر هذا بوضوح بعد وفاة أتاتورك، عندما فشلت الحكومات التركية المتعاقبة في تحويل الكمالية إلى حركة شعبية، فبقيت أسيرة نظام عسكري قاهر.

<sup>1</sup>Richard Hattemer, Atatürk und die türkische Reformpolitik im Spiegel der ägyptischen Presse, Klaus Schwarz Verlag, Islamkundliche Untersuchungen, Band 210, IX, 397 p., Berlin 1997

كتاب الدكتور هاتيمير (Hattemer) هو محاولة لاستقراء التجربة الكمالية هذه بأبعادها السياسية والاجتماعية والثقافية في أوساط الرأي العام العربي. فيختار لذلك الصحافة المصرية تحديداً. يعود هذا الى طبيعة المجتمع الإسلامي المصري والى أهمية العرب في التجربة التاريخية العثمانية. فيستطلع موقف الرأي العام المصري عبر صحافته من خلال قضايا شغلت المجتمعات الإسلامية والفكر الإسلامي لفترة طويلة: السلطنة العثمانية كدولة ومظلة سياسية للإسلام في وجه أطماع الاستعمار، الخلافة العثمانية والجامعة الإسلامية، العلمنة المستوردة والنظام السياسي الإسلامي، التغريب والمجتمع الإسلامي.

يتألف الكتاب من خمسة أبواب وخاتمة. تشكل الأبواب جميعها نسبة 170 صفحة، فيما تتضمن الصفحات المتبقية اقتباسات عن الصحافة المصرية في أصولها العربية.

يعرض المؤلف في الباب الأول (ص1-12) لأهمية الموضوع وأدوات البحث وأهدافه. ثم يخصص الباب الثاني (ص13 – 30) للقيام بدراسة مقارنة بين مصر وبين الدولة العثمانية في خلال القرن التاسع عشر وأثناء حكم أتاتورك (تركيا). فيحدد أوجه التشابه بينهما من ناحية سيادة الدين الإسلامي، والتجربة الإصلاحية والانفتاح على الغرب أثناء عصري محمد علي باشا والسلطان محمود الثاني، والسيطرة على ممرات مائية استراتيجية (قناة السويس والممرات التركية)، وتقارب حجم الديموغرافيا بينهما، والتجربة التاريخية مع الاستعمار. لكنه يرى من ناحية أخرى أوجهاً للاختلاف في ما بينهما: اهتمام محمد علي باشا بالإصلاحات الاقتصادية، وغياب ذلك في التجربة الإصلاحية التركية؛ بقاء مصر تحت نفوذ الاستعمار رغم حصولها على الاستقلال عام 1922، وتحرر تركيا من كل نفوذ أجنبي بعد عام 1923؛ تأسيس سعد زغلول زعامته على أكتاف الحركة الجماهيرية، وخروج زعامة أتاتورك من التكتلات العسكرية؛ النضال السياسي المصري للتحرر من بريطانيا، والنضال العسكري الأتاتوركي لتوحيد التراب التركي. أخيراً، تحول مصر من الخديوية الى الملكية، وانتقال تركيا من السلطنة الى الجمهورية.

الباب الثاني هو أقل من أربع صفحات (ص31 – 34)، يتناول فيه المؤلف العلاقات الرسمية بين تركيا ومصر بين عامي 1922 و1938. فيشير فيه أن تبعية مصر لتركيا من الناحية القانونية حتى معاهدة لوزان في تموز 1923. ويعتقد هاتيمير أن سبب تأخر قيام علاقات متينة بين تركيا ومصر يعود الى هيمنة بريطانيا على السياسة الخارجية المصرية، ونظرة الإصلاحيين الأتراك السلبيية الى النظام الملكي في مصر، واحتضان المصريين لمعارض النظام التركي وأعضاء من الأسرة العثمانية السابقة الحاكمة. ويذكر المؤلف حادثة اعتراض أتاتورك على وضع السفير المصري حمزة بك الطربوش على رأسه في حفل الذكرى التاسعة لتأسيس الجمهورية التركية، مما زاد من التباعد بين الدولتين بعد تناول الصحافة المصرية هذه الحادثة بنقد شديد.

انطلاقاً من الموقف السلبي العام للصحافة المصرية تجاه الحركة الكمالية، ينتقل المؤلف الى الباب الرابع (ص34 – 50)، ويعرض لتطور هذه الصحافة بين عامي 1922 و1938. فيرى أنها كانت متحررة نسبياً من تقديم التنازلات السياسية للسلطة الحاكمة، ووسيلة جماهيرية للنضال من أجل الاستقلال. فيعرض لنشوتها وتطورها باتجاهاتها المختلفة ومواقفها السياسية والإيديولوجية تجاه القضايا الاجتماعية والسياسية الراهنة، وفي مقدمها مسألة استقلال مصر. وقد شكلت هذه الصحف، وعددها إحدى عشرة صحيفة رئيسية، وصحيفتين أسبوعيتين، مادة البحث لكتاب هاتيمير.

تحت عنوان "الصحافة المصرية حول أتاتورك والسياسة الإصلاحية التركية" (ص 51-160)، يأتي المؤلف في هذا الباب الخامس الى النقطة المركزية لكتابه، وهي السياسة الإصلاحية التركية، مقتبساً مواقف الصحافة المصرية من الإصلاحات. أكثر المسائل التي شغلت تلك الصحافة المصرية هما إلغاء السلطنة ثم الخلافة (ص 51 - 64، 71-92). فاعتبرت بعض الصحف أن إلغاء السلطنة هو إضعاف لمنصب الخلافة، حيث يكمل المنصبان بعضهما بعض. في المقابل، تحفظت صحف أخرى عن توجيه النقد للأتراك، معتبرة أن إلغاء السلطنة وعدم حصر المنصبين في شخص واحد هما مسألتان داخليتان تركيتان ولا يحق لبقية المسلمين تقرير مصير الأتراك. وعندما لحق الإلغاء الخلافة نفسها عام 1924 وطردت الأسرة العثمانية الحاكمة، اعتبرت "الأهرام" في افتتاحيتها أن المسلمين أصبحوا "أمام مشكلة خطيرة" (ص 73-74، 182)، فيما رأت "السياسة" أن إنقاذ الخلافة أصبح من مسؤولية جميع المسلمين وخصوصاً مصر، وأن الفراغ في هذا المنصب سيجعل هناك متنافسين عديدين، ومن ضمنهم الشريف حسين وسلطان المغرب والملك فؤاد.

يورد المؤلف في هذا المجال، مقال الشيخ محمد رشيد رضا في المنار (الخلافة والإمامة العظمى) الذي اعتبر فيه إلغاء الخلافة ارتداداً عن الإسلام. كذلك يأتي على تمني الشيخ عبد العزيز الجاويش لو أن أتاتورك مات قبل أن يلغي الخلافة، لكان له في التاريخ "مقام الشهداء الصالحين والزعماء المجاهدين والقواد الغاليين" (ص 195-196). كما ينقل عن طه حسين انتقاده للسياسة التركية في شأن إلغاء منصب السلطان، حيث رأى حسين في الخطوة دليلاً على جهل الأتراك لمفهوم الخلافة وتبنيهم لوجهة النظر الغربية القائلة بفصل السلطة الزمنية عن السلطة الروحية في الإسلام. قال طه حسين: إن المسلمين "قد أجمعوا في جميع العصور والأمكنة على أن الخلافة منصب ديني وسياسي معاً. منصب ديني لأن الخليفة يمثل سلطان الله في الأرض وهي مكلف حماية الدين في الداخل والخارج وتنفيذ نصوصه وشرائعه. وهو منصب سياسي لأن الإسلام لم يقتصر على العقائد والعبادات وإنما تناول الحياة العامة والخاصة في جميع فروعها ودقائقها. فحماية هذا الدين وتنفيذ نصوصه وشرائعه"، أضاف حسين، "ليس لهما معنى إلا تأليف الحكومة الدينية التي تسيطر باسم الإسلام على حياة الأفراد والجماعات، كذلك فهم المسلمون الخلافة وما يزالون يفهمونها فهي سلطة دينية لأنها مستمدة من القرآن. سياسية لأنها مدبرة لحياة الناس". (ص 55، 172 - 173)

وباستثناء قضية تخلي الأتراك عن الحرف العربي، بعدما أصبحت مسألنا إلغاء السلطنة والخلافة أمراً واقعاً، لم تعط الصحافة المصرية الاهتمام الكافي لمسائل إلغاء وزارة الشؤون الدينية، واستبدال الزبي الإسلامي بالأوروبي، أو تطبيق قانون الأحوال الشخصية على المسلمين. فاعتبرت "الأهرام" المسألة الأولى قضية داخلية تركية، فيما رأت "السياسة" في الخطوة نفسها استكمالاً لمخططات علمنة المجتمع التركي بفصل الدين عن الدولة. كما انتقدت الصحف المصرية مسألة استبدال الزبي الإسلامي بزبي أوروبي، معتبرة أن الأرياء لا تغير الحقائق وتقلب حالات الشعوب. لكن بعضها تعاطى بإيجابية مع إلغاء القانون الإسلامي للأحوال الشخصية واعتماد قانون الزواج المدني التركي وتحريم تعدد الزوجات والمساواة بين الرجل والمرأة وإعطاء الزوجة المسلمة حق طلب الطلاق والزواج من رجل غير مسلم. وحول المسألة الأخيرة، اعتبر بعض الصحف، أن ذلك يتعارض مع الدين الإسلامي ويقوض الأمة الإسلامية والعائلة الإسلامية. كما توقفت الصحف المصرية طويلاً أمام استبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني. فاعتبر بعضها أن الحرف العربي كان آخر مظهر من مظاهر الشرق في تركيا والارتباط بينها وبين الإسلام (ص 216). إلى ذلك، انقسمت الصحف المصرية مرة أخرى على نفسها عندما قرر الأتراك كتابة القرآن بالحرف اللاتيني. فرحب بعضها بذلك باعتبار أن

هناك حاجة ضرورية بالنسبة للشعوب الإسلامية التي تجهل اللغة العربية كي تفهم دينها. ورات هذه الصحف أن الإسلام لا يقتصر على العرب وحدهم (ص 219). صحف أخرى، رأت أنه لا يحق لأحد تغيير الصورة التي أنزل فيها القرآن (ص 221). أما مسألة جعل الأحد يوم العطلة الرسمية في تركيا بدلاً من نهار الجمعة، فلم تحظ على تعليق في الصحافة المصرية، علماً أن الأتراك برروا ما أقدموا عليه بعلاقاتهم التجارية مع الغرب.

يخلص هاتمير في نهاية كتابه الى النتائج التالية (ص161-170):

- 1- باستثناء مسائل إلغاء السلطنة والخلافة وإعلان الجمهورية واعتماد القانون المدني للأحوال الشخصية واستبدال الحرف اللاتيني بالحرف العربي، شكل تعاطي الصحافة المصرية مع بقية الإصلاحات التركية، نسبة ما بين ضعيف وضعيف جداً؛
- 2- لم تعتمد الصحافة المصرية على الدوام في انتقادها لإلغاء المحاكم الشرعية والتصوف واستبدال الحرف العربي والتعطيل يوم الأحد بمقاييس إسلامية أو تقليدية شرقية؛
- 3- رواحت مواقف الصحافة المصرية حول صوابية الإصلاحات التركية ما بين الإيجابية والحيادية والتحفظ والسلبية، ولم تمس انتقاداتها الشعب التركي؛
- 4- نقد الصحافة المصرية سياسة أتاتورك الداخلية وإزاحته للمعارضة بأساليب غير ديمقراطية، وإخفاء المنحى الدكتاتوري لسلوكه بحياة برلمانية ونظام حر زائفين.

أخيراً، إن استقراء هاتمير الصحافة المصرية لمعرفة موقفها من إصلاحات أتاتورك، هو في رأينا عمل يخرج عن التأريخ الكلاسيكي وينسجم مع اتجاهات مدارس التأريخ المعاصرة التي تشدد على التعاطي الاجتماعي والثقافي مع السير الحياتية والمشاعر والسلوكيات والناس والفقراء والمهمشين، وليس على العظماء والأقوياء. أهمية كتاب هاتمير أنه أعطى وصفاً دقيقاً لموقف الرأي العام المصري من مسألة الإصلاحات التركية عبر صحافته. ومن خلال إلحاقه نصوصاً صحفية مصرية بجلتها العربية في الصفحات 171 الى 234، يكون هاتمير قد قدم للقارئ، وخصوصاً العربي، خدمة علمية تغنيه عن الرجوع الى هذه الأصول.

عبد الرؤوف سئو

أستاذ في الجامعة اللبنانية